

من حيث سهولة نقله وتنوع منتجاته وشدة احتراقه ويسر استخدامه ونظافة احتراقه مما يجعله أقل تلويثاً للبيئة . أما الآن فإن الطلب على النفط أخذ ينحسر تدريجياً نظراً لارتفاع أسعاره . فبالإضافة إلى الإجراءات التشخيصية التي اتخذتها الاقطار المستهلكة للنفط خلال الشهور التالية لحرب ٦ تشرين بسبب اضطراب ورود الامدادات النفطية، فإن ارتفاع أسعار النفط حالياً جعل هذه الاقطار تضع الخطط وتشجع الناس على الحد من استهلاك النفط والطاقة بوجه عام ، ثم ان هذه الاقطار تضع الخطط الآن للحد من الاعتماد على النفط في سد احتياجاتها المتزايدة من الطاقة واستبداله بمصادر طاقة أخرى كالفحم الحجري والطاقة الكهرومائية والطاقة النووية . ولكن ، من غير المحتمل أن تحقق هذه الخطط نجاحاً كبيراً في الاستغناء عن النفط حتى عام ١٩٨٠ ، بل سيظل النفط حتى عام ١٩٨٠ هو مصدر الطاقة الرئيسي في العالم ثم تأخذ اهميته في التراجع ببطء بعد ذلك حتى مطلع التسعينات عندما سيصبح ذا منزلة ثانوية بالنسبة لمصادر الطاقة الأخرى البديلة (طاقة نووية وكهرومائية) ومصادر الطاقة البتكرة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وحرارة الأرض الجوفية الخ ويقدر خبير النفط والتر ليفي انه لو أمّلت إجراءات الاقطار المستوردة للنفط في تخفيض نسبة زيادة استهلاكها للطاقة من ٥٦٪ سنوياً كما كانت عليه خلال الفترة ١٩٦٨ — ١٩٧٢ إلى ٤٦٪ سنوياً فإن الحاجة من نفط الشرق الأوسط سترتفع من معدل ١٨ مليون برميل في اليوم عام ١٩٧٢ إلى معدل ٢٣ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٥ ثم إلى ٢٩ مليون برميل يومياً عام ١٩٨٠ ، وهذا يعني ان الزيادة السنوية لمستوراداتها من نفط الشرق الأوسط ستكون خلال هذه الفترة (١٩٧٤—١٩٨٠) بمعدل ٦٣٪ سنوياً (٣١) . أما اذا كانت خطط التنقيب في الاقطار المستوردة للنفط تخفض معدل النمو في استهلاكها من الطاقة إلى ٣٣٪ ، فإن حاجتها من نفط الشرق الأوسط سترتفع إلى ما معدله ١٩ مليون برميل في اليوم فقط عام ١٩٧٥ ثم ما تلبث ان تتخفف إلى ١٨ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٨٠ ، اي ان متوسط النمو السنوي لاحتياجات الاقطار المستوردة من نفط الشرق الأوسط ستكون ٠١٪ سنوياً فقط خلال الفترة (١٩٧٢ — ١٩٨٠) (٣٢) .

ومن جهة أخرى بدأت اقطار السوق المشتركة الأوروبية تعد الخطط والبرامج للتنقيب في استهلاك الطاقة وتقليل اعتمادها على النفط الذي أخذت مستوراداته ترفع موازين مدفوعاتها وتوقعها في ازمت مالية شديدة الوطأة . « فيفيد تقرير أعدته لجنة السوق الأوروبية المشتركة أن بإمكان اقطار السوق أن تخفف من اعتمادها على النفط المستورد بحيث يصبح في عام ١٩٨٥ يشكل ٤٠٪ من إجمالي الطاقة المستهلكة في دول السوق الأوروبية بدلاً من مستواه الحالي الذي يبلغ ٦٠٪ » (٣٣) . ويضيف التقرير المذكور ان « على اقطار السوق الأوروبية المشتركة أن تشجع في الوقت ذاته استهلاك الكهرباء بحيث ترتفع حصتها من إجمالي استهلاك الطاقة بحلول العام ١٩٨٥ من ٢٥٪ إلى ٣٥٪ والغاز الطبيعي من ١٢٫٧٪ إلى ٢٥٪ والطاقة النووية من ١٥٪ إلى ١٧٫٥٪ » (٣٤) .

إزاء هذا كله ، اذا مضت الاقطار المصدرة للنفط في الشرق الأوسط قدماً في تحقيق برامج توسيعات الإنتاج لديها حسب المخططات التي كانت قد وضعت قبل حرب ٦ تشرين ، فإن كميات النفط المنتجة في الشرق الأوسط ستزيد خلال الفترة (١٩٧٤ — ١٩٨٠) بمعدل سنوي يزيد على ١٥٪ ، ومثل هذا الأمر يخلق فائضاً كبيراً في كميات النفط المعروضة في الأسواق على الطلب مما يؤدي حتماً إلى انخفاض أسعار النفط بنسبة هذا الفائض وبالتالي انخفاض عائدات الاقطار المصدرة من نفطها .